برنامج الأغذية العالمي

إنقاذ الأرواح
تغيير الحياة

سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة

يونيو/حزيران 2022

مقدمة

يهدف تحديث السياسة هذا إلى توضيح وتحديث مفاهيم تعزيز القدرات القطرية ومصطلحاته وفهمه المؤسسي، ويحدد الغرض من عمل البرنامج في تعزيز القدرات القطرية.[1]

يعرّف البرنامج تعزيز القدرات القطرية بأنها أنشطة تتمحور حول المشاركة مع المؤسسات والمنظمات الوطنية ودون الوطنية صاحبة المصلحة بهدف تحسين الأداء المستدام للنظم والبرامج التي تدعم السكان فيما يتعلق بأمنهم الغذائي وتغذيتهم وما يرتبط بذلك من احتياجات أساسية. ويشمل تعزيز القدرات القطرية العمل مع الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذه المجالات.

وورد وصف عمل البرنامج في تعزيز القدرات لأول مرة في سياسة عام 2004 بشأن بناء القدرات القطرية والإقليمية؛ [2] ووجه تحديث عام 2009 بشأن التنفيذ مزيدا من التركيز على النتائج وعلى مجموعة متنوعة من النهُج المتاحة.[3] ويعتمد تحديث السياسة هذا على كلتا الوثيقتين.

وقد تطورت خطابات وممارسات تعزيز القدرات داخل البرنامج وخارجه منذ عام 2009. وتسلط الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من المعالم الضوء على أهمية تعزيز القدرات في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى نهج تنظيمي محدث.

وفي خضم هذه التطورات العالمية، وضع البرنامج إطارا مؤسسيا لتعزيز القدرات القطرية في عام 2017 يركز على دعم النظم والخدمات الوطنية، مع الاعتراف بأن الوصول إلى المزيد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية الوطنية يعتمدان على القدرات التحويلية للأفراد والمنظمات والمجتمعات. ويتضمن الإطار نهجا أكثر شمولية ومنهجية لتعزيز القدرات القطرية بتناول العمل مع مجموعة من الجهات الفاعلة عبر المجتمع بأسره. ويدمج تحديث السياسة هذا هذه العناصر في سياسة البرنامج لأول مرة ويصفها بمزيد من التفصيل.

وسلط تقرير تجميعي للتقييمات[4] لعام 2021 الضوء على تعزيز القدرات القطرية باعتباره بالغ الأهمية لمساهمة البرنامج في خطة عام 2030 وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. كما أكد على عناصر تدخلات تعزيز القدرات القطرية التي ساهمت في نجاح البرنامج وتحقيق نتائج أكثر استدامة مثل عمل البرنامج على تعزيز الملكية الوطنية، وبناء شراكات قوية وموثوقة وفعالة (من خلال المشاركة المطولة) وتعزيز التنسيق الجيد. وحدد التقرير التجميعي أيضا العديد من أوجه القصور التي لوحظت من قبل في مراجعة عام 2016 وتقييم السياسة المؤسسية في عام 2017،[5] وأوصى بأن يعيد البرنامج تأكيد التزامه بتعزيز القدرات القطرية من خلال سياسة جديدة أو محدثة. كما أوصى التقرير التجميعي بأن يواصل البرنامج إضفاء الطابع المؤسسي على الأدوات، وتنمية المهارات الداخلية، وتحسين رصد نتائج تعزيز القدرات القطرية والإبلاغ عنها، وتعزيز إدماج المنظور الجنساني والحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين.

ويستجيب نطاق تحديث السياسة هذا للتقرير التجميعي للتقييمات وتوصيات المراجعة والتقييم الأخرى. كما استفاد من استعراض للوثائق الداخلية والتطورات العالمية وسلسلة من المشاورات التي دارت عبر البرنامج. وفي ضوء ذلك، يوفر التحديث مزيدا من الوضوح المفاهيمي بشأن مسائل مثل التعاريف

والأهداف والنُهج والجهات الفاعلة المعنية. وعلاوة على ذلك، يؤكد تحديث السياسة من جديد التزام البرنامج بتعزيز القدرات القطرية ودوره في دعم تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وأهداف التنمية المستدامة.

ويلتزم البرنامج بمعالجة أوجه القصور الإضافية المتعلقة بتعزيز القدرات القطرية والمبينة في التوصيات التشغيلية للمراجعات والتقييمات.(6) ووفقا لذلك، وبمجرد الموافقة على تحديث السياسة، سيضع البرنامج المواد المتعلقة بتنفيذها، بما في ذلك تخطيط القوة العاملة واعتبارات الميزانية، وتحديث التوجيهات والأدوات لإدماج تعزيز القدرات القطرية في الخطط الاستراتيجية القطرية ووضع إطار رصد قوي يستند إلى إطار النتائج المؤسسية.

السياق العالمي

شهد العقد الماضي تغيرات كبيرة في الخطاب العالمي بشأن تعزيز القدرات، بما يعكس التصورات والنُهج المتغيرة للمجتمع الإنمائي والإنساني. وقد ظهر نهج أكثر شمولية وأنسب سياقيا لتعزيز القدرات، مما يجعل الملكية الوطنية والاستدامة والمشاركة الشاملة للجميع والحلول الموضوعة بما يناسب السياق المحلي أساسية في أي عملية إنمائية.

وقد تطورت المصطلحات أيضا، وتحولت من بناء القدرات إلى تنمية القدرات[7] (ومؤخرا إلى تعزيز القدرات داخل البرنامج).[8] ويعكس ذلك تغييرا أوسع نطاقا في القطاع، يبتعد عن وجهة نظر تفيد بأن القدرات يجب أن تُبنى حديثا أو تُبنى من جديد نحو تقدير قوي للقدرات القائمة والسياق وأولويات أصحاب المصلحة.

وقد وضعت الالتزامات العالمية الواضحة تعزيز القدرات في صميم العمل الإنساني والإنمائي. وتقدم كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والمعايير الإنسانية الأساسية، والتزامات القمة الإنسانية العالمية، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، والصفقة الكبرى فيما يتعلق بالعمل الإنساني، وعدا بتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية.[9] كما تبنت منظومة الأمم المتحدة إضفاء الطابع المحلي والشفافية والتمويل المستدام كأولويات جديدة في مجال تعزيز القدرات. وعلى النحو المبين في توجيه عام 2017 الصادر عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يُعترف بتعزيز القدرات على أنه «وسيلة وهدف أولي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030».[10]

ومن الناحية البرامجية، تحول تعزيز القدرات من تقديم تحويلات متتابعة ومنفصلة وأحادية الاتجاه للمعارف والخبرات إلى نهج يتزايد تكامله واستناده إلى النُظم. واسترشد هذا التغيير من خلال كتابات محددة القطاع حول نظرية للتعقيد تقترح طرقا مختلفة لفهم العلاقات الدينامية بين مكونات النظم والجهات الفاعلة.[11] وتعترف الخطابات العالمية بوجود عوامل تكميلية مترابطة تحدد نتائج الخدمة العامة؛[12] وأصبح التعامل مع تعقيدات النظم هذه أمرا محوريا لتصميم وتقديم مبادرات تعزيز القدرات.

وتطورت الممارسة العالمية نحو تناول تعزيز القدرات كعملية داخلية تدعم فيها الوكالات الخارجية مبادرات التغيير المملوكة وطنيا. وتشتمل الأساليب التي اكتسبت زخما في الفترة الأخيرة على التكيف التكراري المدفوع بالمشكلة،[13] والقيام بالتنمية بشكل مختلف، والإدارة التكيفية[14] وريادة الأعمال الإنمائية. ويسعى تعزيز القدرات إلى حلول مرنة وقابلة للتكيف مبنية على فهم قوي للسياق[15] وتحديد ودعم الجهات الفاعلة المحلية الأقرب إلى المسألة قيد النظر[16] والبرمجة التكرارية التي تيسر التغيير المعقد.

وتكتسي مراعاة السياق أهمية كبيرة للغاية في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، حيث يمكن أن يؤدي تعزيز القدرات دورا بالغ الأهمية في التعافي والتنمية. ويجب أن تراعي تدخلات تعزيز القدرات في هذه السيناريوهات التحديات المحددة التي تطرحها، مثل العلاقة المعقدة والمتعاضدة بين النزاع والمؤسسات الضعيفة وخطر تفاقم التوترات المحلية أو المساس بحماية مجال العمل الإنساني.[17] وتسلط الدراسات العالمية الضوء على أن تعزيز القدرات في الدول الهشة يجب أن يشرك الشركاء بشكل فعال، ويعطي الأولوية لمبادئ «عدم الإضرار»، والعمل ضمن فهم واقعي للسياق، ودمج مراعاة النزاع عبر دورة البرامج والتكيف حسب الحاجة.[18] ويوفر تحليل المخاطر والفحص الدقيق للأسباب الجذرية والاقتصاد السياسي للنزاعات أساسا سليما يمكن من خلاله النظر في المشاركة في تعزيز القدرات في الدول المتضررة من النزاعات.

في **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، واصل البرنامج العمل في عام 2021 بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في مناطق كانت ذات يوم مناطق نزاع لتقديم دعم متكامل إلى المجتمعات المحلية الضعيفة. وشمل ذلك تنشيط وإعادة هيكلة منظمات المزارعين لتعزيز قدرتها على التسويق والإنتاج والتجهيز وإدارة ما بعد الحصاد. كما دعم البرنامج الحكومة في إجراء تحليل للأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز القدرة على الاستعداد لحالات الطوارئ ومكونات نظام الحماية الاجتماعية.[19]

مشاركة البرنامج في تعزيز القدرات القطرية

الأهمية الاستراتيجية لتعزيز القدرات القطرية بالنسبة للبرنامج

مع تزايد الجوع في العالم ومعاناة أكثر من 800 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي و270 مليون آخرين من انعدام الأمن الغذائي الحاد، يجب على البرنامج أن يستفيد من معرفته وخبرته للوصول إلى المزيد من الأشخاص المحتاجين.

تعزيز البرامج والأنظمة الوطنية

ومن خلال تعزيز القدرة الوطنية على معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وأسبابهما المباشرة والكامنة، يمكن أن يصل البرنامج إلى مزيد من الناس وأن يحدث أثرا أطول أجلا وأكثر استدامة، مما يؤدي إلى عائد أعلى على الاستثمار.

والحكومات الوطنية هي المسؤولة في المقام الأول عن ضمان الأمن الغذائي في بلدانها؛ ويمكن للبرنامج، من خلال تمكين العمل الكفوء والفعال في هذا المجال، أن يستفيد بشكل أفضل من معارفه وموارده وأن يزيد مساهمته في تحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام 2030.

ولطالما كان تعزيز القدرات جزءا من نهج البرنامج للقضاء على الجوع دعما للأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.([20]) وتركز الخطة الاستراتيجية الجديدة على العمل على تعزيز القدرات القطرية في إطار الحصيلة الاستراتيجية 4: «تعزيز البرامج والأنظمة الوطنية». وترتبط الحصيلة بهدف التنمية المستدامة 17 («الشراكة من أجل الأهداف»)، الذي يساهم في قدرة البلدان على تحقيق الهدف 2 («القضاء على الجوع») إلى جانب أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

وعلى وجه الخصوص، تبرز الخطة الاستراتيجية دور البرنامج في تعزيز النظم الوطنية، وهو الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، ونظم الغذاء والحماية الاجتماعية.([21]) وينطبق تعزيز القدرات القطرية بشكل خاص على خطة تعزيز النظم هذه ويشكل مكونا أساسيا من مساهمة البرنامج في معالجة الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على نحو مستدام.

ويدعم تعزيز القدرات القطرية أيضا التزام البرنامج بإضفاء الطابع المحلي، بما في ذلك الاعتراف بأن الجهات الفاعلة المحلية هي بشكل عام أول من يستجيب للأزمات وغالبا ما يكون لديها سبل وصول أفضل إلى المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات. وبالتالي، فإن زيادة الاستثمار في القدرات المؤسسية للمستجيبين المحليين والوطنيين يمثل أمرا أساسيا لخطة إضفاء الطابع المحلي في البرنامج، والتي تهدف إلى جعل العمل الإنساني محليا قدر الإمكان ودوليا حسب الضرورة.

رؤية البرنامج ونهجه

إن رؤية البرنامج تعزيز القدرات القطرية هي على النحو التالي:

بما يتماشى مع الأولويات الوطنية/المحلية، يساهم البرنامج في تعزيز القدرات الوطنية، مما يؤدي إلى نظم وبرامج فعالة ومؤثرة داخل البلد تدعم بشكل مستدام الأمن الغذائي والتغذية والاحتياجات الأساسية المرتبطة بها لسكانها.

وتتميز تدخلات البرنامج في مجال تعزيز القدرات القطرية عادة بتقديم الدعم التقني المصمم لتعزيز القدرات على المدى الطويل وتمكين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من تحقيق نتائج التنمية المستدامة.

ويمكن أن تشتمل تدخلات البرنامج أيضا على استبدال القدرات، والذي ينطوي على تقديم المساعدة التقنية لسد الفجوات في القدرات المحلية بصورة مؤقتة، مثلا عندما ينتج خبراء البرنامج مخرجات نيابة عن الجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية. ويمكن أن يكون هذا الدعم المحدد زمنيا لا يقدر بثمن في تعزيز قدرة النظام الوطني على التنفيذ على المدى القصير، شريطة أن يكون الدعم مصمما بشكل أساسي لتقديم نتائج محددة مسبقا؛ والخبرة الوطنية أو المحلية غير موجودة ولكن مطلوبة بشكل عاجل أو كانت الخبرة المتخصصة مطلوبة على أساس مؤقت؛ ومن الواضح أن المخرجات الفورية تناسب النظام الوطني الأوسع، وتوجد فرص لربطها بعمل تعزيز القدرات القطرية طويل المدى.

وغالبا ما تجمع برامج البرنامج بين تعزيز القدرات القطرية واستبدال القدرات نظرا لطبيعتها التكميلية حيث يعمل كلا النوعين من التدخلات مع مجموعة مشتركة من النظراء الوطنيين ومكونات النظام. ويستند اختيار البرنامج للتدخلات على مطالب واحتياجات وقدرات وأولويات أجزاء مختلفة من النظام.

في عام 2018، أنشأ مكتب البرنامج في موريتانيا وحدة حماية اجتماعية تكيفية لمواصلة إشراك الحكومة وضمان الانتقال التدريجي لوظائف الحماية الاجتماعية التكيفية. وفي البداية، ركز النهج على استبدال القدرات، حيث أشرك البرنامج الحكومة في تنقيح استبيانات رصد الأغذية، ولكنه أضفى الطابع المنهجي على جمع البيانات وأصدر النشرات الشهرية بنفسه.

ومع ذلك، اتُخذت خطوات أولية، في الوقت نفسه، للشروع في إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة وأجريت عملية لتحديد الاحتياجات من القدرات في نهاية عام 2018.[22] وبحلول عام 2021، تحول الاتجاه بشكل أكبر إلى تعزيز القدرات القطرية، مع تركيز البرنامج على تعزيز قدرة الحكومة على جمع وإدارة واستخدام المعلومات، على سبيل المثال في سياق النظام الوطني للإنذار المبكر. ومع ذلك، ظلت بعض عمليات استبدال القدرات قائمة، حيث واصل البرنامج تقديم المساعدة التقنية المباشرة بشأن مختلف الأدوات التي تستخدمها الحكومة لتتبع الأمن الغذائي والتغذية.[23]

المزايا النسبية للبرنامج في تعزيز القدرات القطرية

العمل عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام

تتيح قدرة البرنامج على العمل عبر هذا المحور من خلال ولايته المزدوجة المتمثلة في «إنقاذ الأرواح» و«تغيير الحياة» فرصا لتعزيز القدرات القطرية في السياقات الهشة والأقل استقرارا. وأبرز تقرير صادر عن وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها في عام 2016 كيف أن «قدرة البرنامج على العمل في أوضاع متقلبة» مكّنت المنظمة من «توفير [...] تعزيز القدرات العملية لمجموعة من المستجيبين الأوليين المحليين والحكومات والجهات الفاعلة في نظام الغذاء [...] و [المساهمة] في وضع السياسات».[24]

البصمة الميدانية

بفضل حضوره الميداني الذي لا مثيل له في أكثر من 120 بلدا وإقليما و280 مكتبا ميدانيا، يمكن ألا يشارك البرنامج في العمل مع الحكومات المركزية والكيانات على المستوى الوطني فحسب، بل أيضا على المستويات الإدارية دون الوطنية والمقاطعات. وسلط تقييم عام 2008 لسياسة بناء القدرات لعام 2004 الضوء على أن الحضور الميداني للبرنامج يدعم تعزيز القدرات بشكل فعال من خلال مساعدته على تكوين علاقات بناءة طويلة الأمد مع الشركاء في الأرض.[25]

في **كينيا**، استند البرنامج إلى الشراكة القوية مع الحكومة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات وساعد في صياغة السياسات والأطر التشريعية عبر مختلف القطاعات في عام 2021 لدعم برامج المساعدة المستدامة والشاملة للجميع التي تقودها الحكومة. وعلى سبيل المثال، جمع البرنامج أصحاب المصلحة معا للبدء في صياغة سياسات وطنية جديدة للتغذية المدرسية ومساعدات الإغاثة. ووافقت العديد من المقاطعات أيضا على مشروعات قوانين وسياسات جديدة تلبي احتياجات الفئات الأكثر ضعفا (على سبيل المثال، أنشأت مقاطعة واجير صندوقا لإدارة مخاطر الكوارث).[26]

في **أنغولا**، سعى البرنامج إلى إيجاد توافق في الآراء على المستوى المؤسسي بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن أهمية تقوية الأغذية، مما أدى إلى إنشاء مجموعة شركاء تقوية الأغذية في نهاية عام 2021. وعلى المستوى الوطني، دعم البرنامج إعداد وثيقتين وطنيتين رئيسيتين بشأن الأمن الغذائي والتغذية: الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية 2030 والسياسة الوطنية للتغذية المدرسية والصحة. والوثيقتان قيد الموافقة من قبل الحكومة.[27]

وفي **تشاد**، أنشأ البرنامج وشركاء حكوميون مركزا للتدريب على تكنولوجيا القدرة المتكاملة على الصمود (INTEREST) في باغارين للجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين، مثل المزارعين وشركاء التنمية والباحثين، لاختبار ونشر التقنيات والممارسات الزراعية وفقا للسياق. وجهز البرنامج مركز التدريب بالدفيئات الزراعية ومواد التدريب الأساسية ومضخات الري التي تعمل بالطاقة الشمسية. وأظهر استقصاء أولي أن أكثر من ١٠ في المائة من مزارعي المنطقة المحلية يستخدمون تكنولوجيات تم اختبارها في المركز. كما واصل البرنامج شراكته مع جامعة نجامينا لربط عمله والبنية التحتية الأوسع للأمن الغذائي بالبحوث الصارمة.[28]

الخبرة التشغيلية

استنادا إلى بصمته الميدانية، لدى البرنامج تاريخ طويل في مجال التحليل (مثل البحوث، والتقييمات، وتحليل البيانات)، والبرمجة المرنة (مثل الحماية الاجتماعية، والبرمجة المدرسية، والبرمجة القائمة على النقد) وتوسيع نطاق العمليات (مثل الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها). وفي المجالات التي يكون فيها لدى البرنامج خبرة، يمكن أن يستفيد العمل المتعلق بتعزيز القدرات القطرية من هذه الخبرة لتطوير وصقل وتعديل وتوسيع نطاق البرامج الوطنية ومكونات النظم التي يمكن أن تتكيف بشكل مناسب مع السياقات الجديدة أو المتغيرة وتتوسع لتحقيق أثر أكبر. وعلى نحو متزايد، تدعم خبرة البرنامج في مجالي الخدمات الرقمية والابتكار أصحاب المصلحة بالبرمجة التي تُمكّنها التكنولوجيا والتي تسهل التغيير المعقد.

المشاركة المتعددة أصحاب المصلحة

يتيح اتساع أنشطة البرنامج فرصا لاعتماد نهج منهجي لتعزيز القدرات القطرية يتجاوز الحكومات المركزية، ويستفيد من الأدوار المتنوعة والحاسمة للحكومة على المستويات دون الوطنية وكذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. والبناء على هذه العلاقات الواسعة يساعد البرنامج على الوفاء بالتزامه بإضفاء الطابع المحلي ويمكّن من اتباع نهج «المجتمع بأسره» الذي يعطي الأولوية للعمل عبر المجتمع من خلال مشاركة العديد من أصحاب المصلحة ودعمهم. ويعد الاعتراف بدورهم النشط في تصميم برامج ونظم الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها والاستفادة منها أمرا بالغ الأهمية لتحقيق التغيير المستدام وأهداف التنمية الوطنية.

تجميع أصحاب المصلحة

إلى جانب عملياته، يؤدي البرنامج دورا مهما كوسيط لإيجاد حلول للجوع والأمن الغذائي، حيث يجمع الجهات الفاعلة حول مشاكل مشتركة لتيسير وتحفيز الاستجابات الجماعية المشتركة بين القطاعات. وبهدف تعزيز القدرات الوطنية، يمكن أن يدعم البرنامج تعبئة الأفرقة الرفيعة المستوى والتقنية التي تمثل مختلف القطاعات والجهات الفاعلة لتحفيز الاهتمام والموارد للأعمال طويلة الأجل. وعلى النحو الذي أبرزه تقييم سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2015، يستفيد البرنامج من دور الوساطة هذا للمساعدة في توجيه وتوسيع نطاق نقل المعرفة والعمل الجماعي بين بلدان الجنوب.

المواءمة الداخلية مع سياسات البرنامج واستراتيجياته وأطره

يتماشى تحديث السياسة مع سياسات البرنامج واستراتيجياته ذات الصلة التي وافق عليها المجلس التنفيذي منذ عام 2009 ويستند إليها، والمبينة في خلاصة السياسات لعام 2022.[29] ومن خلال القيام بذلك، فإنه ينهض بالتفكير المؤسسي، ويقدم منظورا استشرافيا بشأن كيفية ربط تعزيز القدرات القطرية بالخطة الاستراتيجية وعمل البرنامج على المدى الطويل.

واستكمالا لاستراتيجية الحماية الاجتماعية لعام 2021، يؤكد تحديث السياسة على أهمية البرمجة المترابطة والنظامية في دعم الجهود الجماعية لتحقيق الأهداف الوطنية الطويلة الأجل.[30] كما أنه يستند إلى أولويات عام 2020 الخاصة باستراتيجية التغذية المدرسية،[31] ويسعى إلى تعزيز النظم وتقديم الدعم التقني الذي ييسر انتقال برامج البرنامج إلى الملكية الوطنية. ويتواءم مع سياسة التغذية لعام 2017،[32] والتي تؤكد على أهمية الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين، ومع سياسة عام 2015 بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي تعزز الملكية والقيادة الوطنيتين حيثما أمكن.[33]

وتسترشد وثائق البرنامج المؤسسية بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ، والحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ، والقدرة على الصمود، والتحويلات القائمة على النقد، وسلسلة الإمداد وتكنولوجيا المعلومات، جميعها، بنهج البرنامج إزاء تلبية احتياجات الناس مع تعزيز القدرات القطرية على إدارة الصدمات والمخاطر في المستقبل وبناء القدرة على الصمود وتسهيل النقل الناجح للمبادرات المبتكرة.[34]

كما يتواءم تحديث السياسة مع سياسة الحماية والمساءلة لعام 2021 وسياسة المساواة بين الجنسين لعام 2022، اللتين تصفا تعزيز القدرات الوطنية والمشاركة على المستوى المحلي كعاملين يمكّنا البرنامج من الوفاء بالتزاماته تجاه السكان المتضررين وتجاه المساواة بين الجنسين.[35]

وتكملة لهذه الجهود المؤسسية، يسلط تحديث السياسة الضوء على المزيد من إمكانيات البرمجة المتكاملة من خلال تعزيز القدرات القطرية وتدخلات إيجاد بدائل للقدرات، ويشجع على النظر في تعزيز القدرات القطرية في سياقات تشغيلية مختلفة، بما في ذلك البيئات الهشة والأقل تطورا.

وسيسترشد تحديث السياسات بدوره بسياسات البرنامج الأخرى، التي تجري صياغتها حاليا، والتي يعتبر تعزيز القدرات القطرية ذا صلة بها، مثل السياستين المقبلتين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتحويلات القائمة على النقد.

الشراكات والتكامل مع أصحاب المصلحة الآخرين

تسلط الخطة الاستراتيجية الضوء على الشراكات باعتبارها عاملا حاسما في القضاء على الجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مستشهدة بدعم البرنامج للحكومات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.([36]) وهذا يشمل الشراكات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

ويتيح إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية للمكاتب القطرية فرصة فريدة لاستعراض الحوافظ القطرية، والتعرف على الخبرة والموارد التي لدى الجهات الفاعلة الأخرى في مجال تعزيز القدرات القطرية، ووضع استراتيجيات متعددة السنوات لتعزيز القدرات القطرية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وكجزء من ذلك، يساعد تحديد أصحاب المصلحة وإدماج التقييمات المنهجية للاحتياجات من القدرات على تحديد القدرات والفجوات الوطنية والمحلية، مما يساعد بدوره في تحديد نوع الاستثمارات التي سيقدمها البرنامج والنظراء الوطنيون وشركاؤه. وقد يسلط النظر في المساهمات المشتركة في التحليلات القطرية المشتركة لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الضوء أيضا على الفرص المتاحة للاستفادة من تقييمات قدرات المؤسسات الحكومية، إلى جانب فرص تقوية الشراكات من أجل تعزيز القدرات القطرية عن طريق تيسير حوارات أصحاب المصلحة المتعددين كجزء من التقييمات.

ويواصل البرنامج إتاحة خبرته التشغيلية والاستفادة من كفاءات الكيانات الأخرى لتمكين الإنجاز الجماعي.([37]) ويقود البرنامج الجهود التعاونية في أقوى مجالاته، مثل دعم اللوجستيات والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها والبرمجة القائمة على النقد للجهات الفاعلة الأخرى، مستفيدا من ولايته عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، ونطاقه وخبرته التشغيلية على مختلف المستويات الميدانية. وعلى العكس من ذلك، يؤدي البرنامج دورا ثانويا في المجالات التي يتمتع فيها الآخرون بكفاءات تقنية أكثر صلة أو متخصصة. ويمكن أن يؤدي هذا النهج التكميلي إلى استحداث أنشطة تعزيز القدرات القطرية التي تدعم بعضها البعض، والتي تنظر فيها الجهات الفاعلة المختلفة في أفضل طريقة لترتيب عملها ووضعه في مكانة لتعزيز أثرها الجماعي. كما أنه يوفر فرصا للبرنامج للمشاركة في العمل الخاص بجداول أعمال تعزيز القطاعات والنظم الأوسع.

ويسعى البرنامج جاهدا، في جهوده التعاونية، إلى توزيع المهام بشكل واضح وفعال وكفء لتجنب الازدواجية، وإضافة قيمة إلى العمل الذي تقوم به بالفعل جهات فاعلة أخرى وسد الفجوات. وحيثما يكون ذلك مناسبا، يعمل البرنامج أيضا كميسر، مثلا كوسيط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

في **ليبيا** في عام 2021، دعم البرنامج الحكومة في تقييم أداء نظامها الوطني للحماية الاجتماعية باستخدام أداة تقييم عالية التقنية (أداة التشخيص الأساسية). وفي هذه المبادرة الممولة من البنك الدولي، كان البرنامج، بوصفه كيان الأمم المتحدة الوحيد الذي له حضور ميداني، في وضع فريد لإجراء مقابلات مع المسؤولين الحكوميين والأخصائيين الاجتماعيين والمستفيدين. وفي حين كان البرنامج في وضع جيد لاستعراض البرامج القائمة وتقييم نظام التنفيذ والتحقق من صحة البيانات مع الحكومة، فإنه لم تكن لديه القدرة بمفرده على تقديم جميع مكونات أداة التقييم. ولذلك، تعاون بشكل وثيق مع منظمة العمل الدولية واليونيسف، اللتين أدارتا المكونات الأخرى وفقا لمواطن قوى كل منهما؛ وساعدت خبرة منظمة العمل الدولية في استعراض إطار السياسات والتشريعات، بينما كانت اليونيسف مجهزة بشكل أفضل لتحليل التمويل والتخطيط. وكان هذا التعاون بين الوكالات ضروريا في إجراء تشخيص نوعي لنظام الحماية الاجتماعية الليبي ومهد الطريق لإصلاح محتمل للنظام لتوفير الدعم اللازم لأكثر الأسر الليبية فقرا وضعفا.

وفي **الأردن**، دعم البرنامج وضع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بقيادة وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وشركاء آخرين.[38] كما يقيم البرنامج شراكة مع وزارة الزراعة وإدارة الإحصاء ومؤسسات البحث المحلية لتنسيق السياسات والبرامج ذات الصلة، وإقامة روابط مع القطاعات الأخرى، وتعزيز الأمن الغذائي وبحوث التغذية ودعم الرصد الكافي لمؤشرات هدف التنمية المستدامة 2.[39]

وفي **النيجر**، ينفذ البرنامج، بالتنسيق مع البنك الدولي واليونيسف، خطة متعددة السنوات لتعزيز القدرات مع المرفق الوطني لمنع أزمات الغذاء وإدارتها لضمان أن يكون نظام الحماية الاجتماعية للحكومة مستجيبا للصدمات ومراعيا للتغذية. وبناء على مشاركة البنك الدولي واليونيسف في دعم السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية واستجابة لكوفيد-١٩، عزز البرنامج القدرات الوطنية التي تدعم تفعيل إطار السياسة هذا من خلال النهوض بالتقييمات والتحليلات الوطنية، وتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي ودعم إطلاق سجل الحماية الاجتماعية الوحيد. وفي المستقبل، سيعمل البرنامج، جنبا إلى جنب مع البنك الدولي واليونيسف، على استعراض السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية لتعزيز مكونات التغذية والاستجابة للصدمات.

وتمت صياغة الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للتغذية في **طاجيكستان** نتيجة للجهود المتضافرة للبرنامج واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. ويساعد الإطار حكومة طاجيكستان على استدامة خدمات التغذية الحالية وتكييفها. ويضع الأساس اللازم لخطة عمل مشتركة لتنسيق ومواءمة الأنشطة المتعلقة بالتغذية وتعزيز التعاون من خلال الاعتراف بالمزايا النسبية لمختلف الجهات الفاعلة.

الإطار الاستراتيجي للبرنامج لتعزيز القدرات القطرية

مبادئ المشاركة

بناءً على المبادئ المعروضة في إطار تعزيز القدرات القطرية لعام 2017، والتي أقر تقرير التقييمات اللامركزية لعام 2021 بضرورتها لنجاح تدخلات تعزيز القدرات القطرية، فإن المبادئ الأساسية التالية تحكم مشاركة البرنامج في تعزيز القدرات القطرية.[40]

ويوفر التقيد بهذه المبادئ أساسا مفاهيميا لتخفيف المخاطر وتعزيز الاستدامة.

مسارات لتغيير القدرات

يأخذ البرنامج نظرة منهجية للقدرات المحلية والوطنية لتعزيز القدرات القطرية، ويحدد أوجه التكامل والاعتماد المتبادل عبر خمسة مسارات مختلفة لتعزيز تغير القدرة التحويلية الذي يعزز البرامج والنظم. والمسارات هي السياسات والتشريعات؛ والفعالية المؤسسية والمساءلة؛ والتخطيط الاستراتيجي والتمويل؛ وتصميم البرامج وتنفيذها؛ وإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية.

وقام البرنامج، منذ عام 2017، باختبار المسارات وأكد ملاءمتها لمجموعة من المجالات ذات الصلة بالقضاء على الجوع، بما في ذلك الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وسلسلة الإمداد، والحماية الاجتماعية، والتغذية والقدرة على الصمود. واسترشدت المسارات أيضا بأداة التغذية المدرسية بنهج النظم لتحسين نتائج التعليم.[41]

وتوفر المسارات إطارا قويا لتقييم القدرات الحالية ومجالات الأولوية داخل البلد من أجل التحسين، والتخطيط لدعم متماسك لتعزيز القدرات القطرية، ورصد أداء الجهات الفاعلة المحلية وحصائل التنمية على مستوى النظم.

ولا يُقصد من المسارات أن تكون توجيهية ضيقة فهي نقاط انطلاق لبرمجة تعزيز القدرات القطرية التي يمكن تصميمها بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين وفقا لاحتياجاتهم الخاصة.

في **كولومبيا**، أطلق البرنامج خطة الابتكار من أجل التغذية، حيث عمل مع الحكومة لإعادة ضبط خطة التغذية وربط صانعي القرار الرفيعي المستوى بالمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وعزز هذا التعاون الفعالية المؤسسية والمساءلة مع الاستفادة من نهج المجتمع بأسره.

وفي **الفلبين**، عزز البرنامج قدرة الحكومة على الاستجابة في أعقاب الكوارث الطبيعية عن طريق دعم تصميم البرامج وتنفيذها للنظم الآلية لتعبئة الأغذية التي تسرع أوقات الاستجابة وتتطلب موارد بشرية أقل. وتدير الحكومة الآن النظم بشكل مستقل.

مجالات التدخل

ضمن كل مسار من المسارات الخمسة، يمكن أن يحدث تغيير في قدرات البلد من خلال التدخلات في المجال الفردي أو المجال التنظيمي أو البيئة التمكينية. وتمثل هذه المجالات مستويات متداخلة في المجتمع يشارك من خلالها البرنامج في تنفيذ تدخلاته الخاصة بتعزيز القدرات القطرية:

وهذه المجالات الثلاثة مترابطة وتعزز بعضها البعض - تعتمد قوة كل مجال على قوة المجالين الآخرين وتحددهما. وعلى سبيل المثال، يمكن تعزيز المعرفة على المستوى الفردي من خلال التدريب أثناء العمل، وتحفيزها على المستوى التنظيمي من خلال نظام إدارة المعرفة ودعمها في البيئة التمكينية من خلال التشريعات الخاصة بالوصول إلى المعلومات.

البيئة التمكينية

البيئة التمكينية تشير إلى «قواعد اللعبة» فيما يتعلق بكيف يعمل المجتمع، بما في ذلك القوانين والسياسات والسلوكيات المقبولة والتفاعلات فيما بين مختلف أصحاب المصلحة والتفاعلات الداخلية لديهم. وتدعم وتيسر مثل هذه البيئة المنظمات والأفراد في أداء وظائفهم وتحقيق النتائج.

المجال التنظيمي

يشمل المجال التنظيمي السياسات والهياكل والنظم والاستراتيجيات والإجراءات والموارد الداخلية التي تسمح للمنظمة بالعمل وتنفيذ ولايتها وتوفر - جنبا إلى جنب مع البيئة التمكينية الأوسع - الظروف التي تمكّن الأفراد من العمل معا لتحقيق الأهداف.

المجال الفردي

يشير المجال الفردي إلى المهارات والمعرفة والمواقف التي تحدد، إلى جانب البيئة التمكينية وقدرات المنظمة، سلوك الأفراد وأداءهم.[42]

وفي حين أن المسارات الخمسة لتغيير القدرات توفر إطارا لتحديد مجالات النظام التي تتطلب التعزيز، فإن المجالات الثلاثة تساعد على تحديد طبيعة الفجوات في القدرات، والتدخلات المحتملة، وتحديد المشكلات، والحلول.

ومن المرجح أن تتطلب معظم مبادرات تعزيز القدرات القطرية نشاطا في أكثر من مجال واحد لتعزيز التغيير الاجتماعي المستدام.

في **بيرو**، نجحت جهود الدعوة والمساعدة التقنية التي قدمها البرنامج في دعم الموافقة على قانون تقوية الأرز الذي يشجع على استهلاك الأرز المقوى، والذي ينبغي أن يكون علامة بارزة في مكافحة فقر الدم.[43] ويقدم هذا القانون مثالا بارزا على صنع السياسات من القاعدة إلى القمة، حيث تولت حكومة إقليمية، بدعم من البرنامج للاستثمار الفعال في تعزيز القدرات، دورا رائدا لتحويل السياسة المحلية إلى أداة وطنية للقضاء على الجوع.

وفي عام 2021، يسّر البرنامج مبادرات لتعزيز القدرات شارك فيها 220.000 فرد من منظمات أصحاب المصلحة الوطنية وقدم الخبرة عن طريق الإعارة إلى ما يقرب من ٥٠ مؤسسة وطنية مثل اللجان الإحصائية الوطنية والوكالات الوطنية لإدارة الكوارث ووزارات التعليم في بلدان مثل أرمينيا، وكينيا، والهند، وسيراليون، وتيمور ليشتي.

حافظة العمل

يقدم البرنامج، استنادا إلى ولايته، والسياق الذي يعمل فيه والاحتياجات التي يعمل على تلبيتها، تعزيز القدرات القطرية في المجالات التقنية والوظيفية الرئيسية، بما يتماشى مع نهج تعزيز النظم المبين في الخطة الاستراتيجية، ولا سيما في مجالات الحماية الاجتماعية والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها ونظم الغذاء. وبناء على تجاربه ونتائجه ومجالات خبرته وكفاءاته مقابل الجهات الفاعلة الأخرى، يشارك البرنامج أيضا في تعزيز القدرات القطرية في مجالات مثل التغذية والبرامج المدرسية والبحث والتقييم والرصد وسلاسل الإمداد والبرمجة القائمة على النقد. وبينما يهدف تحديث السياسة هذا إلى دعم إدماج تعزيز القدرات القطرية في جميع المجالات ذات الصلة، فإن كل وحدة تقنية في البرنامج هي الراعية للمجال الخاص بها.

وبعد الموافقة على تحديث السياسة، سينتج البرنامج مواد متعلقة بتنفيذه مثل التوجيه للمكاتب القطرية بشأن إدماج تعزيز القدرات القطرية في الخطط الاستراتيجية القطرية. وسوف تستكشف هذه المواد أيضا نُهج تعزيز القدرات القطرية في مختلف المجالات التقنية والوظيفية بتعمق أكبر.

الحماية الاجتماعية: في هايتي، عزز البرنامج قدرات الحكومة عندما عمل بمثابة الشريك التقني الرائد في وضع السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية والتعزيز المعتمدة في يونيو/حزيران 2020. وفي عملية تشاركية، وجه البرنامج عملية صياغة النص، وعمل كأمانة للجان الرئيسية، وساعد في وضع الهيكل الوطني لإدارة الحماية الاجتماعية وواصل دعم تحويل قاعدة بيانات قائمة للمستفيدين إلى سجل اجتماعي وطني.[44]

سلسلة الإمداد: دخل البرنامج في شراكة مع الوكالة الكاريبية لإدارة الكوارث والطوارئ، حيث عمل على تعزيز إدارة سلسلة الإمداد من البداية إلى النهاية في نظم الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وشمل ذلك المساعدة على نشر نظام لوجستي إقليمي جديد لإدارة مواد الإغاثة في سانت فنسنت وجزر غرينادين بعد ثوران بركان لا سوفرير في أبريل/نيسان 2021، مما ساعد على ضمان حصول ما يقرب من 81 000 شخص تم إجلاؤهم على الإمدادات الأساسية.[45]

الملحق الأول
معجم المصطلحات الرئيسية

المصطلح	التعاريف
القدرة	قدرة الأفراد والمنظمات والمجتمع ككل على إدارة شؤونهم بنجاح. (المرجع: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٦)
تنمية القدرات	انظر تعزيز القدرات.
مجالات القدرات	تشير إلى المستويات المتداخلة الثلاثة في المجتمع والتي يمكن من خلالها طلب تدخلات تعزيز القدرات: • تشير **البيئة التمكينية** إلى «قواعد اللعبة» بشأن كيف يعمل المجتمع، بما في ذلك القوانين والسياسات والسلوكيات المقبولة والتفاعلات بين المنظمات والأفراد في الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وفيما بينهم (بما في ذلك الجماعات الدينية والمجتمعات المحلية والشبكات الرسمية وغير الرسمية) التي تدعم وتيسر عمل هذه المنظمات والأفراد في أداء وظائفهم وتحقيق النتائج. • يشمل **المجال التنظيمي** السياسات والهياكل والنظم والاستراتيجيات والإجراءات والموارد الداخلية التي تسمح لمنظمة ما بالعمل وتنفيذ ولايتها وتهيء - جنبا إلى جنب مع البيئة التمكينية الأوسع - الظروف التي تمكّن الأفراد من العمل معا لتحقيق الأهداف. • يشير **المجال الفردي** إلى المهارات والمعرفة والمواقف التي تحدد سلوك وأداء الأفراد، جنبا إلى جنب مع البيئة التمكينية والقدرة التنظيمية.
مستويات القدرات	انظر مجالات القدرات. تشير بعض المصادر إلى «مجالات القدرات» على أنها «مستويات القدرات». (المرجع: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006)
تعزيز القدرات	العملية التي يقوم بموجبها الأفراد والمنظمات والمجتمع ككل بإطلاق عنان القدرات وتقويتها واستحداثها وتكييفها والحفاظ عليها بمرور الوقت. (المرجع: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006) ملاحظة: هذا التعريف يتوافق مع تعريف الصناعة لتنمية القدرات. وفي المراجع الخارجية، غالبا ما يتم استخدام المصطلحين «تنمية القدرات» و«تعزيز القدرات» بشكل متبادل. وتعزيز القدرات هو المصطلح المفضل المستخدم حاليا في البرنامج، حيث يحظى بالتفضيل على المصطلحات البديلة مثل بناء القدرات أو تنمية القدرات. وصاغ البرنامج مصطلح «تعزيز القدرات القطرية» في عام ٢٠١٥ للإشارة إلى جميع أعماله في مجال تعزيز القدرات. انظر تعزيز القدرات القطرية.

استبدال القدرات	يشير إلى المساعدة التقنية التي تقدمها وكالة خارجية أو جهة مانحة حيث تؤدى الوظائف أو الأدوار أو المخرجات التي يتم إنتاجها نيابة عن الجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية لسد بشكل مؤقت الفجوات في القدرات المحلية عندما تحتاج حكومة أو منظمة أخرى إلى مدخلات محددة، وفي بعض الأحيان بشكل عاجل، وليس بقصد تطوير قدرة وطنية مستدامة.
تعزيز القدرات القطرية	أنشطة تتمحور حول العمل مع المؤسسات والمنظمات الوطنية ودون الوطنية لأصحاب المصلحة بهدف تحسين الأداء المستدام للنظم والبرامج التي تدعم السكان فيما يتعلق بأمنهم الغذائي وتغذيتهم والاحتياجات الأساسية المرتبطة بها.
تعزيز القدرات المؤسسية	انظر تعزيز القدرات القطرية.
إضفاء الطابع المحلي	يشير إلى إحدى «الأولويات التمكينية» الاثنتين في عملية الصفقة الكبرى للأمم المتحدة، والتي تعترف بأن الجهات الفاعلة المحلية هي عموما أول من يستجيب للأزمات وغالبا ما يكون بإمكانها الوصول إلى المجتمعات المتضررة التي لا يمكن للجهات الفاعلة الدولية الوصول إليها؛ ويترتب على ذلك جعل العمل الإنساني محليا قدر الإمكان ودوليا حسب الضرورة وزيادة الاستثمار في القدرات المؤسسية للمستجيبين المحليين والوطنيين. وفي سياق التنمية الأوسع، يشير إلى فكرة أن قرب الحكومات دون الوطنية من المجتمعات المحلية ينبغي أن يجعلها الجهات الفاعلة الرئيسية في تقديم الخدمات والتنمية الاقتصادية والاستثمار العام، وبالتالي فهي أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة.
مسارات تغيير القدرات	الجوانب التي تعتبر بالغة الأهمية للأداء القوي للبرامج والنظم وينبغي وضعها في الاعتبار عند تقييم وتقدير القدرات القائمة، وتحديد المجالات ذات الأولوية لتعزيز القدرات المحلية والوطنية، والتخطيط وتنفيذ تدخلات تعزيز القدرات. وتعتبر المسارات بمثابة نقاط دخول أو نقاط انطلاق. ويحدد البرنامج القدرات والاحتياجات والمطالب فيما يتعلق بجوانب الحوكمة الخمسة الحاسمة المعروفة باسم المسارات الخمسة: السياسات والتشريعات؛ والفعالية المؤسسية والمساءلة؛ والتخطيط الاستراتيجي والتمويل؛ وتصميم البرامج وتنفيذها؛ ومشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية (مثل المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والجماعات الدينية، والشبكات الرسمية وغير الرسمية، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص).

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	عملية يسعى من خلالها بلدان اثنان أو أكثر من البلدان النامية إلى تحقيق أهدافهما الفردية و/أو المشتركة من خلال تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية، ومن خلال الإجراءات الجماعية الإقليمية والأقاليمية، بما في ذلك الشراكات التي تضم الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لمنفعتهم الفردية و/أو المتبادلة داخل المناطق وعبرها. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل هو مكمل له. (المرجع: سياسة البرنامج بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي)
تعزيز النظم	يشير إلى التدخلات، بما في ذلك تعزيز القدرات واستبدال القدرات، الموجهة نحو تحسين الطرق التي تعمل بها عناصر النظم الوطنية الرئيسية، لا سيما تلك الخاصة بالاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والغذاء والحماية الاجتماعية، لتحقيق النتائج المرجوة.
المساعدة التقنية	تشير إلى المساعدة غير المالية التي يقدمها المتخصصون المحليون أو الدوليون. ويمكن أن تتخذ المساعدة التقنية شكل تبادل المعلومات والخبرة والمعرفة العملية من خلال الإعارة، أو الاستشارة القصيرة الأجل، أو التعليمات، أو التدريب على المهارات أو الخدمات الاستشارية، وقد تشمل أيضا نقل البيانات التقنية. وقد تكون المساعدة التقنية وسيلة لدعم تعزيز القدرات القطرية، ولكن يمكن تقديمها أيضا في شكل يمثل استبدالا للقدرات.
نهج المجتمع بأسره لتعزيز القدرات القطرية	تطبيق نهج منهجي يعطي الأولوية للعمل عبر المجتمع من خلال إشراك ودعم العديد من أصحاب المصلحة (مجموعة من الجهات الفاعلة عبر الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الدينية والمجتمعات والشبكات الرسمية وغير الرسمية) عند تحديد الاحتياجات والحلول وتصميم وتنفيذ التدخلات مع الاستفادة من خطط وبرامج ونظم الأمن الغذائي والتغذية الوطنية.

الملحق الثاني
أمثلة على تدخلات تعزيز القدرات القطرية حسب المجال والمسار

	المجال الفردي	المجال التنظيمي	مجال البيئة التمكينية
	المعرفة والمهارات والمواقف	السياسات والهياكل والنظم والاستراتيجيات والإجراءات والموارد الداخلية	القوانين والسياسات والسلوكيات المقبولة والتفاعلات
المسار 1 السياسات والتشريعات	توعية البرلمانيين بشأن الالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بالتغذية المدرسية	دعم وزارة الصحة في وضع إجراءات لنشر قانون تقوية الأغذية	دعم وضع سياسة الأمن الغذائي المتعددة القطاعات
المسار 2 الفعالية المؤسسية والمساءلة	تدريب الموظفين العموميين على ممارسات التنسيق الفعالة لمجموعة الاستجابة في حالات الطوارئ	دعم وضع نظام محاسبة رقمي للسلع من أجل المساعدة الاجتماعية الحكومية القائمة على الأغذية	دعم إضفاء الطابع الرسمي واعتراف أصحاب المصلحة بولاية لجنة وطنية معنية بتقييم الضعف
المسار 3 التخطيط الاستراتيجي والتمويل	تيسير زيارة تبادل فيما بين بلدان الجنوب لموظفي وزارة الزراعة بشأن عمليات التخطيط الاستراتيجي لتنويع الإنتاج الزراعي وتنمية سلسلة القيمة	تقديم المشورة لمكتب رئيس الوزراء بشأن تطوير حالة استثمارية/عرض قيمة لتعبئة الموارد لبرنامج وطني للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية	دعم إصلاح نظام وطني للميزانية لضمان تتبع مخصصات الميزانية المتعددة القطاعات للتدخلات المراعية للتغذية
المسار 4 تصميم البرامج وتنفيذها	توفير التدريب أثناء العمل للمسؤولين الحكوميين بشأن عمليات الاستهداف والتسجيل لبرنامج التحويلات القائمة على النقد في حالات الطوارئ	مساعدة حكومة ما في دمج الإجراءات الاستباقية في خطط الطوارئ في حالات الكوارث	تعزيز الالتزام بالشفافية وتقاسم البيانات للحد من تجزؤ برامج الحماية الاجتماعية
المسار 5 إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية	تدريب موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية على كيفية دمج المنظور الجنساني والتغذية في تحليل السوق	التعاون مع مؤسسات التعليم العالي المحلية لتطوير ونشر مناهج دراسية بشأن جودة الأغذية وسلامتها	المشاركة في تنظيم منصة محايدة للتوسط في الشراكات والتعاون بين الجهات الفاعلة في مجتمع الأعمال وجميع الجهات الفاعلة بشأن مجال التغذية

المراجع

1 تعزيز القدرات القطرية هو مصطلح خاص بالبرنامج تم إدخاله في عام 2015 لتمييز تعزيز القدرات القطرية عن تعزيز القدرات الداخلية، والمعروفة الآن باسم تنمية القدرات الداخلية، والتي تشير إلى برامج التعلم والتدريب لموظفي البرنامج. ولتحقيق الاتساق، لا يزال تحديث السياسة يستخدم مصطلح تعزيز القدرات القطرية للإشارة إلى عمل البرنامج في مجال تعزيز القدرات.

2 "بناء القدرات القطرية والإقليمية" (WFP/EB.3/2004/4-B).

3 "سياسة البرنامج لتنمية القدرات: معلومات محدثة عن التنفيذ" (WFP/EB.2/2009/4-B).

4 "تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستخلصة من التقييمات اللامركزية بشأن تعزيز القدرات القطرية" (WFP/EB.A/2021/7-C).

5 مكتب المفتش العام في البرنامج. 2016. المراجعة الداخلية لتعزيز القدرات القطرية في البرنامج؛ و"تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج لتنمية القدرات" (WFP/EB.1/2017/6-A/Rev.1)؛ و"تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستخلصة من التقييمات اللامركزية بشأن تعزيز القدرات القطرية" (WFP/EB.A/2021/7-C)

6 المرجع نفسه.

7 خدمة البحوث البرلمانية الأوروبية. 2017. مذكرة إحاطة: فهم بناء القدرات/تنمية القدرات.

8 ُمم تعزيز القدرات في الخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2014، كما هو موضح في الصفحة 3 من وثيقة مكتب المفتش العام في البرنامج. 2016. المراجعة الداخلية لتعزيز القدرات القطرية للبرنامج.

9 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2015. إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030.

10 مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. 2017. تنمية القدرات: دليل مصاحب لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

11 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2017. نهُج النظم إزاء تحديات القطاع العام.

12 Mansoor, Z. and Williams, M.J. 2018. Systems Approaches to Public Service Delivery: Lessons from Health, Education, and Infrastructure

13 Andrews, M., Pritchett, L., Woolcock, M. 2017. Building State Capability: Evidence, Analysis, Action.

14 Cox, M., and Norrington-Davies, G. 2019. Technical assistance: New thinking on an old problem.

15 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.2006. عرض: تنمية القدرات: العمل نحو الممارسة الجيدة.

16 Pritchett L., Woolcock, M. and Andrews, M. 2012. Looking Like a State: Techniques of Persistent Failure in State Capability for Implementation.

17 تشمل التحديات العملية الأخرى التي تواجه تعزيز القدرات في هذه السياقات صعوبة جمع أدلة موثوقة واحتمال عدم مشاركة الحكومة لفترة طويلة في دعم التدخلات.

18 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. 2011. الدعم الدولي لتنمية القدرات في الدول الخارجة من النزاع: تأملات من دراستي حالة في غرب إفريقيا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2015. دعم تنمية القدرات في حالات النزاع والسياقات الهشة. مصرف التنمية الآسيوي. 2021. الحالات الهشة والمتضررة من النزاع ونهج الدول الجزرية الصغيرة النامية.

19 البرنامج. التقرير القطري السنوي للبرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية 2021.

20 "الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2004-2007)" (WFP/EB.3/2003/4-A/1)؛ و"الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2011)" (WFP/EB.A/2008/5-A/1/Rev.1)؛ و"الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017)" (WFP/EB.A/2013/5-A/1؛ وWFP/EB.2/2016/4-A/1/Rev.2).

21 "الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025)" (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2).

22 البرنامج. التقرير القطري السنوي للبرنامج في موريتانيا 2018.

23 البرنامج. التقرير القطري السنوي للبرنامج في موريتانيا 2021.

24 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج. 2016. التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها: تحقيق خطة عام 2030، صفحة 3، الفقرة 10.

25 مكتب التقييم في البرنامج. 2008. تقييم سياسة البرنامج وعملياته في إطار تنمية القدرات.

26 التقرير القطري السنوي للبرنامج في كينيا 2021.

27 التقرير القطري السنوي للبرنامج في أنغولا. 2021.

28 التقرير القطري السنوي للبرنامج في تشاد. 2021.

29 "خلاصة سياسات البرنامج المتعلقة بخطته الاستراتيجية" (WFP/EB.1/2022/4-D).

30 الواردة في استراتيجية البرنامج لدعم الحماية الاجتماعية لعام 2021.

31 التي اعتمدها البرنامج في سياسته بشأن التغذية المدرسية لعام 2020.

32 "سياسة التغذية" (WFP/EB.1/2017/4-C).

33 "سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" (WFP/EB.A/2015/5-D).

34 "سياسة الاستعداد للطوارئ" (WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1)، و"سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها" (WFP/EB.2/2011/4-A)، و"سياسة تغير المناخ في البرنامج" (WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1)، و"سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (WFP/EB.A/2015/5-C)؛ البرنامج. 2016. استراتيجية البرنامج المؤسسية لتكنولوجيا المعلومات 2016-2020.

35 "سياسة البرنامج بشان الحماية والمساءلة" (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2) و"سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين" (WFP/EB.1/2022/4-B/Rev.1).

36 الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025) (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2)، الصفحة 36.

37 شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. تقييمات الشبكة للفترة 2017-2018: برنامج الأغذية العالمي، الصفحة 46.

38 البرنامج. التقرير القطري السنوي للبرنامج في الأردن، 2020.

39 المرجع نفسه.

40 تأتي هذه المبادئ إضافة إلى المبادئ العامة المحددة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2025 والمبادئ الإنسانية التي تنظم ارتباطات البرنامج.

41 برنامج الأغذية العالمي ومجموعة البنك الدولي والشراكة من أجل تنمية الطفل. 2014. التغذية المدرسية ينهج النظم لتحسين نتائج التعليم: نحو برامج التغذية المدرسية المملوكة وطنيا.

42 لأغراض هذه السياسة، يشير المجال الفردي إلى الأشخاص في المجتمع الذين يساهمون في القضاء على الجوع من خلال الأدوار المتعلقة بالعمل. ولا يشمل المواطنين الأفراد أو أفراد الأسر الذين يحسنون أمنهم الغذائي وحالتهم التغذوية، ولا تنمية القدرات الداخلية لموظفي البرنامج.

43 البرنامج. التقرير القطري السنوي للبرنامج في بيرو، 2021 (الموقع الشبكي).

44 البرنامج. 2021. استراتيجية البرنامج لدعم الحماية الاجتماعية.

45 البرنامج. التقرير القطري السنوي للبرنامج لمنطقة الكاريبي، 2021؛ انظر الملحق الثاني للاطلاع على مزيد من الأمثلة على تدخلات تعزيز القدرات القطرية في المسارات والمجالات المختلفة، مما يوضح قابلية تطبيق الإطار على مجموعة واسعة من المجالات التقنية والوظيفية.

World Food Programme

Via Cesare Giulio Viola 68/70,
00148 Rome, Italy
T +39 06 65131 wfp.org

حقوق الصور

صورة الغلاف: برنامج الغذاء العالمي / بدر بهاجي
الصورة صفحة 3: برنامج الأغذية العالمي / آريت / أرليت بشيزي
الصورة صفحة 5: برنامج الأغذية العالمي / مارتن لوكونغو
الصورة صفحة 8: برنامج الأغذية العالمي / أوت
الصورة صفحة 10: برنامج الأغذية العالمي / جوليو دادامو
الصورة صفحة :11 برنامج الأغذية العالمي / مايكل داف
الصورة صفحة 12: برنامج الأغذية العالمي / أوت
الصور صفحة 13: برنامج الأغذية العالمي / زكريا ثيج
برنامج الأغذية العالمي / محمد بطاح
الصور صفحة 14: برنامج الأغذية العالمي / إيفلين فاي
برنامج الأغذية العالمي / جوليان فرانك
الصور صفحة 17: برنامج الأغذية العالمي / ديفيد تورادو
برنامج الأغذية العالمي / أريت / أنجيلو ميندوزا
الصورة صفحة 20: برنامج الأغذية العالمي / تايرا بينزون
الصور صفحة 21: برنامج الأغذية العالمي / سيد آصف محمود
برنامج الأغذية العالمي / مكتبة الصور